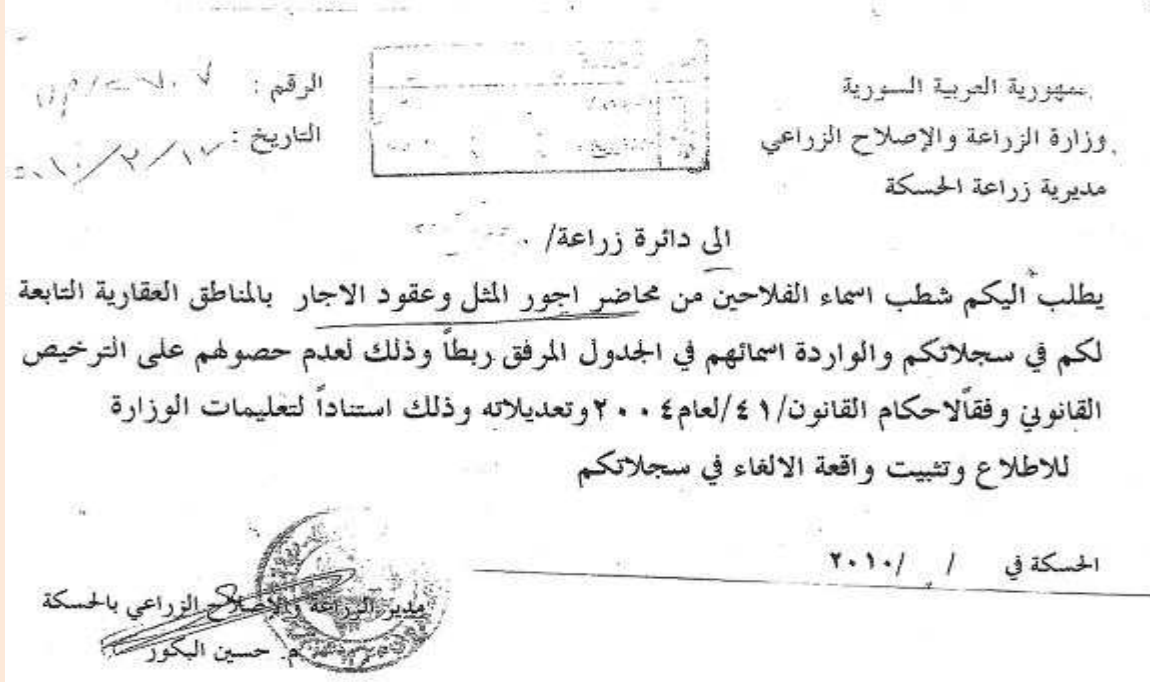


يصدرها بالعربية
موقع بيام الكوردي

هذه النشرة

تعمل من أجل قبول الآخر المختلف
وصون حقه الإنساني في الحرية

ملاحظة: تردنا بعض المقالات التي ننشرها من باب احترام حرية الرأي فقط، ولكن لا نتفق أبداً مع أسلوب أصحابها في التعامل مع بعض رموز الحركة السياسية الكوردية أو المعارضة السورية، لذا نأمل الانتباه إلى هذه الناحية من قبل الاخوة والأخوات الذين يرسلوننا...



وثيقة عار عنصرية فالترخيص القانوني لايشمل الفلاحين الكورد في المناطق التي يعتبرها البعثيون خطرة على "أمن البلاد"



الحرية لحسن صالح، معروف ملا أحمد، محمد مصطفى، مشعل التميمي، مصطفى جمعة، مصطفى اسماعيل ومحمد صالح خليل وأسائر معتقلي الرأي القدامى والجند في سوريا

عيد العمال العالمي 2010



نوري بريمو

لا يستطيع أي منا أن يتجاهل حجم المعاناة اليومية التي يعيشها عمال هذه المعمورة المحكومة مع الأسف بقوانين ودراسات وأنظمة معظمها فوقية وتخدم مصالح الطبقات العليا وتحمي في أكثر الأحيان أرباب العمل أكثر من أن تراعي أوضاع الأيدي العاملة التي يعود لها الفضل الأكبر في بنية الدول وفي دفع عجلة الاقتصاد والتنمية نحو الأمام. وعندما يتعلق الأمر بالحديث عن أحوال عمال بعض البلدان المحكومة إستبدادياً في شرق أوسطنا المتخبط وسط تحديات تخريب أولوياته وتجعله بقعة جغرافية مضطربة وتطغى على شعوبه مناخات عدم إستقرار (أمني وسياسي وإقتصادي وإجتماعي وغيره) والذي أدى ويؤدي مع الزمن إلى تعكير معيشة المواطنين وإفقار أرتال العمال الواقعين بين مطرقة البطالة والظروف القاهرة التي يشترطها أرباب العمل وسندان الحاجة الدائمة الناجمة عن فقدان الحيلة والحال وضعف القدرة الشرائية المتأتية بدورها من الفرق الشاسع بين الأجور المنخفضة والأسعار المرتفعة، فحدث بلا حرج وقد يكون للحديث بقية مهما طال، حيث ظروف العمالة القاسية التي تقصم الظهور هي سيد الموقف في غالب الأحوال وفي معظم بلداننا إلا ما ندر منها، إذ نجد أنّ العمال مجبورون بالرضوخ لأية إشتراطات يفرضها الطرف الآخر المستحكم بتوازنات علاقة الشغيلة الواقعين تحت الحصار بأصحاب العمل المستأثرين بالقرار والعاثين بإستحقاقات عمالهم بلا أي رادع قانوني أو أخلاقي من شأنه إنصاف العمالة رغم أهميتها كطرف ذو دور لا يُستغنى عنه في هذه المعادلة الحياتية المصالحية المتبادلة.

وفي هذه المناسبة العمالية العالمية وبعيدا عن أي تحريض لأي صراع طبقي من شأنه إعادتنا إلى مربع تناقضات عهود الحرب الباردة، ولنأخذ سوريا أنموذجا لكي لا نبتعد عن واقعا، وحتى نجعل من هذا اليوم محطة إنطلاقة جديدة لتحسين الأوضاع المتردية لطبقتنا العاملة التي تستحق الاهتمام بها أكثر لا بل ينبغي تكريمها أحسن تكريم، ليس بالوسع سوى إستعراض واقع حال عمالنا السوريين بقصد الإطلاع ليجري البحث عن الحلول والمخارج...؟!، فحال العمال في بلدنا وخاصة المياومون منهم مأزوم ولا يُطاق جراء البطالة المستعصية والفقر الساطي وتدني الرواتب والرضوخ لعقود العمل الجائرة وإستباحة أصحاب العمل للقوانين العمالية المنصوص عليها في الدستور السوري ووفق المقاييس العالمية، ولعل أبرز ما يعانيه العمال السوريون يتلخص بما يلي:

- 1 - خرق أرباب العمل للقوانين والأنظمة التي تقتضي عدم تشغيل العمال لأكثر من 8 ساعات.
- 2 - إنتشار ظاهرة تشغيل النساء وصغار السن في أعمال لا تتناسب مع بنيانهم الجسدي.
- 3 - تهرّب أو امتناع غالبية مالكي العمل من تسجيل عمالهم لدى دوائر التأمينات الاجتماعية التي تدير ظهرها للمخالفات، مما يؤدي إلى حرمان العمال من الأجازات السنوية والعطلة الأسبوعية والوجبات الغذائية والضمان الصحي والتعويض العائلي والحوافز الإنتاجية ومكافآت طبيعة العمل والترفيعات الوظيفية الدورية وتعويضات التسريح عند إنتهاء الخدمة أي التقاعدية وإجازات الأمومة للنساء و...إلخ.
- 4 - عجز الإتحاد العام لنقابات العمال عن القيام بواجبه لعدم استقلاليتها لا بل لتبعيته للسلطات.
- 5 - تدني الأجور إلى حد عدم توفير الحد الأدنى لمستوى لائق بمعيشة الإنسان.
- 6 - لا مبالاة الجهات المعنية أي السلطات في معالجة ظاهرة البطالة المستشرية بكافة أشكالها.
- 7 - عدم وضع حد لنزيف هجرة الشباب والكفاءات والأيدي الماهرة إلى الخارج بحثاً عن لقمة العيش.
- 8 - انعدام الأمن الصناعي في معظم المعامل والقطاعات الإنتاجية العامة والشركات الخاصة.
- 9 - تساهل السلطة مع المستثمرين الذين يستغلون ظروف عمال البلد لصالحهم عبر التعاقد معهم وفق عقود صورية هاضمة لحقوقهم الأساسية وتؤدي بكل الأحوال إلى إفقارهم ودحرجتهم إلى تحت خط الفقر بدرجات مخيفة.
- 10 - تمادي معظم أرباب العمل في تمديد سن التقاعد ليتجاوز الـ (60 سنة) فما فوق.
- 11 - تهرّب المشغلين من استحقاق تثبيت العمال المؤقتين والمياومين والمحاصنين وغيرهم من الشغيلة الواقعين تحت رحمة أية قرار فصل مباغت قد يتخذها رب العمل.

12 - تأخر غالبية أرباب العمل في دفع الأجر الشهري بأوقاته المحددة، وذلك لأغراض مصرفية تدرّ لهم الفوائد.

13 - منع العمال من ممارسة حقهم الطبيعي في الإضرابات والإعتصامات المطلوبة المشروعة.

14 - خوف العمال الدائم من كابوس التسريح التعسفي الذي بات سيفاً مسلطاً فوق رؤوسهم بغير أو بدون، وذلك بتهمة (خطر على أمن الدولة) وبموجب المادة العاشرة من الدستور السوري.

15 - عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب وضرب مبدأ تكافؤ الفرص بعرض الحائط.

وفي الختام لا بد من التذكير بأنّ تحسين أوضاع الطبقة العاملة في بلداننا يبقى يشكل هاجساً عاماً ومدخلاً سليماً لتحسين أوضاع المجتمع برمته لكونهم دعامة تمنوية أساسية في البنى التحتية لدولنا، وإنّ هكذا مهمة لا بل استحقاق عام لا يمكن بلوغه إلا عبر مراعاة جهود الحراك السياسي الفعال من أجل إجراء تغيير ديمقراطي حقيقي من شأنه الإتيان بدولة الحق والقانون والدستور التي تقرّ بالعدالة الاجتماعية التي باتت مفقودة في سوريا وبلدان كثيرة مثلها جراً طغيان حكامها.

في كل الأحوال ليس بوسعنا سوى أن نبارك كافة العمال والكادحين في عيدهم العالمي، بمقولة: كل عام وأنتم بخير وكل الجهود باتجاه تحقيق المزيد من المكتسبات ورفع المستوى المعاشي وفي سبيل حياة أفضل وغد سعيد. 1 - 5 - 2010م

ليس رداً على توضيح السيد عبد الحكيم بشار إنما توضيح على توضيحه



عدنان بوزان

منذ فترة لا بأس بها حاولت أن أتجنب لغة الصراعات والردود وحتى كتابة المقالات السريعة وأنشرها على صفحات الإنترنت لأن كل هذا لا يجلب لي سوى المشاكل والتهديدات و يدخلني في دوامة وأنا بغنى عنها.. لكن هذه المرة اضطررت أن أوضح للرأي العام عن تصرفات بعض الأشخاص المجهولين وقليلي الضمير الذين يرسلون التهديدات والشتم وما شابه ذلك عبر بريدي الإلكتروني لكن واجب علي أن أعلن هذه المرة للحبيطة والعلم هناك من يتحدثون باسم (kck) و (pyd) وأحياناً من موقع (ناسانامه) بشكل علني لأن هذا الموقع الإلكتروني مشبوه ومشكوك بأمره .. فهذا الإعلان ليس من جانب التخويف من أحد .. فأنا شخصياً لا أعتقد من أختوتنا في (kck أو pyd) فإذا كان صحيحاً فعليهم أن يحاربوا ويصارعوا في مكان آخر وأن يطالبوا حقهم المشروع وليس عندي لأنني لست تركي أو فارسي أو عربي أو من معتصبي كردستان إنما كردي حملت قضيتي بكل شرف وإخلاص وأطلب الحقوق الثقافية بما هو مناسب لشعبي في هذه المرحلة لأن طرح أي شعار ينبغي أن نحلله بشكل دقيق هل هو قابل للتحقيق أم لا .. أما إذا هم براء من هذه المراسلات فعليهم أن يوضحوا للرأي العام بأن بعض المشبوهين يتحدثون بأسمائهم .. أما بالنسبة لتوضيح السيد الدكتور عبد الحكيم بشار ينتابني شعور أن أحلل توضيحاته للرأي العام وأقف إلى جانب كل كردي بسرانه وضرانه.. بكل تأكيد قلبنا على شعبنا العزل التواق إلى الحرية وخاصة جيل الشباب لأن أبنائنا وبناتنا الكرد يتعرضون يومياً إلى الاعتقالات والتعذيب والإهانات والشتم والاضغوطات النفسية والجسدية والهجرة والتشريد بما فيه الكفاية وأحياناً يلجئون إلى الهجرة القسرية أي هروب شبابنا من أرض الوطن من الملاحقات الأمنية في عتمة الليل ليخلصوا روحهم من الموت أو الأحكام القاسية ما نسميها (بليلة الهجران الأبدية)... فبكل صدق تألمنا مع الأخت فيان عبد الحكيم بشار بعدم منحها جواز السفر وتعرضها إلى التحقيق من قبل فرع فلسطين فهذا عمل مدان لأن ما علاقة الابن أو الابنة بعمل أو سلوك الوالد؟ وهل يوجد بند قانوني حتى الأولاد يتحملوا وزر آباءهم من حيث سلوكهم وسياستهم وحتى جرائمهم؟ فهذا دليل عدم موافقتهم على سفرها لأن الأغلبية من شعبنا الكردي معهم شهادة دبلوماسية الأيزو بمنع من السفر وأنا واحد من هذا الطابور العرمرم المغلوب على أمره وبالإضافة أتعرض إلى تحقيقات وتهديدات وضغوطات شبه يومية وتم فصلي نهائياً من الوظائف التابعة للدولة وخصصت عمري بين المعتقلات ومنزلي حتى أصل أحياناً لم أجد كسرة خبز في بيتي لأسد جوع أولادي فأقول هذا واجب علي أن أدافع عن شعبي وحقوقه وواجب على كل الشرفاء الوطنيين ... لكن هناك تساؤلات تختنق بين أدمع حارة من عيون القراء والمثقفين والسياسيين ومتابعي الشأن العام وحتى الناس العاديين ينتظرون من الدكتور عبد الحكيم بشار أن يوضح لنا بكل صدق وشفافية؟

1 - متى أعتقل السيد الدكتور وفي أي عام.. وهل كان في العام الخشبي أم الزماني؟

2- ما هو موقفه الصارم النضالي من أجل شعبه وقضيته العادلة؟

3 - هل قام السيد الدكتور بالنضال العملي في الشارع الكردي مرة واحدة من أجل المطالبة بحقوق شعبه؟

4 - هل وضح يوماً رأيه أو رأي حزبه من السلطة أمام الرأي العام؟

5 - هل أخذ موقف صارم بأنّ حقنا كشعب كردي في سوريا كذا وكذا؟

6 - هل بين يوماً بأنه يطلب من سوريا الحكم الذاتي أو الحقوق الثقافية أو حق المواطنة أو التعددية أو الكونفدرالية أو الفدرالية أو استقلال كردستان؟

لعل شعار آخر شبه غيبي يتجول في أعماقه الرحماني السبّاتي لا يجب أن يعلم أحد لعدة اعتبارات لأن أحرابنا الكردية يخطفون الشعارات كالنمر بسرعة البرق إن لم يجدوا شعاراً يتراجعوا عن موقفهم الصقوري ...

7 - هل النظام الديمقراطي يخشى من السيد عبد الحكيم بشار حتى لا يستطيع أن يخفيه من الوجود؟ أليس صحيحاً ما جرى في أعياد النوروز 1986 و 2004 و 2008 و 2010 قبل وبعد؟ وهل نطقت بكلمة واحدة بأن هذا العمل صح أم خطأ يا سيد الدكتور ...؟

8 - تحدث السيد الدكتور من خلال توضيحه أن السلطة لا تحب أن تعطيه وسام البطل القومي الكردي ثانية فهذا يشرح القلوب ودليل انتهاء دور الرامبوية في الحركة الكردية وقياداته الخشبية؟ فهل بإمكان السيد الدكتور عبد الحكيم بشار أن يوضح لنا من هو صاحب الذي حصل على وسام البطل القومي الأول في الحركة الكردية؟

9 - وهل بإمكان السيد عبد الحكيم بشار أن يوضح لنا من أين جاء بفكرة النبوة بتأسيس المجلس التعارفي؟ وهل كان من عنده أو من الجهات والعياذ بالله المخفية أو ما وراء الكواليس؟

كل هذه الأسئلة تنتظر الإجابة من السيد عبد الحكيم بشار .. لكن حسب اعتقادي أن السيد الدكتور عبد الحكيم بشار لا يجب على الأسئلة لأنه عالم وفنان وبطل قومي فهدفه الرئيسي والأساسي هو أن يحصل على اللجوء السياسي في إحدى الدول الأوروبية له ولأسرته ويترك رفاقه وأقربانه بين النار وإلا لماذا أبنته فيان قدمت على تجديد جواز السفر ... فهذا ما يذكرنا بسكرتير أحد الأحزاب الكردية كان له اجتماع مع اللجنة السياسية أو المركزية وقفت دورية الشرطة لتفتيش السرفيس وهو في طريقه من قريته إلى مدينة قامشلي وقالوا لكل الركاب الموجودين داخل السرفيس أنزلوا حتى نتمكن من التفتيش فانزعج السيد السكرتير وأظهر غضبه الشديد ظاهرياً وفرح كثيراً بقلبه وأعماقه (جنت الله جابيك) فعندما وصل إلى الاجتماع وتحدث للحاضرين من رفاقه في مضافة الله كريم بغضب وحزن يجب عليكم أن تصدروا بياناً تنددون فيه الأمن السوري بملاحقة السيد السكرتير وإساءته ففي أول وهلة رفض المجتمعون بإصدار البيان بهذا الشأن لأنه أمر بسيط فانزعج السيد السكرتير وحاول أن يترك الاجتماع والحزب معاً فاضطر رفاقه لإصدار البيان المشنوم وبعد فترة قصيرة سمعوا رفاقه أن السيد السكرتير حصل على اللجوء السياسي في إحدى الدول الأوروبية مع أسرته وراء بيانه المشنوم وحصل ما حصل وبقي رفاقه بين النار نصفهم في فرع الفيحاء وسجن عدرا وصيدنايا والنصف الآخر ملاحقين أمنياً حتى كتابة هذا المقال .. فأقول للسيد الدكتور وأهمس في أذنيه أن عهد الضحك على الشوارب قد ولى وأن السيد السكرتير كان أشطر منك لكن شعبنا الكردي أصبح ناضجاً وملمأ بوضعه وخداع القيادات الخشبية ... ولا حاجة لأن تعلن إلى الرأي العام والمنظمات الحقوقية لأن مثل يقال لا عيسى يقبلك ولا محمد يعترف فيك .. فليكن زرادشت بعونك! 2010 / 5 / 2

يمكن نقد "منظومة الشعب الكردستاني وقائدها...ولكن!"



جان كورد، الإثنين، 03 أيار، 2010

توقفت في الأيام الماضية عن الكتابة بلغة (الضاد)، والعدد الماضي من نشرة بيام السياسية (العدد 64) التي أصدرها بشكل دوري جاءت بدون مقال لي، حيث لا حظت بأن ما أكتبه (وأنا مقتنع حقيقة بما أقوله) يثير على الدوام الكثير من الانفعالات وردود الفعل، وبخاصة في صفوف المنتظمين حزبياً أو "المريدين" لبعض الطرق الصوفية، عفواً (أقصد الحزبية)...

نعم، ما أردت أن اكتب بعد الآن إلا في حالات الضرورة القصوى، وآثرت عدم الخوض في متاهات الصراع التنظيمي والسياسي للحركة السياسية الكردية لأن أي نسمة للنقد تثير الأمواج وتجلب الأعداء من كل صوب وحذب، والاهتمام بدلاً عن ذلك بالكتابة بلغة الأم، عن موضوعات غير سياسية... نعم فكّرت جيداً في الوقوف عن كل هذا، على الرغم من أن بعض الأصدقاء المثقفين يتصلون بي تلفونياً أو عن طريق الايميل الالكتروني ليؤكدوا لي مساندتهم للنقد الذي أوجهه لبعض رموز وسياسات الحركة السياسية الكردية وفصائلها ومن يقف وراءها أيضاً، ويطلبون المزيد... قلت لنفسي إن علي السكوت طالما أضع نفسي في خانة "العدو" مع كل نقد أمارسه على الذين يريدونه نقداً ايجابياً (بمعنى أن لا تظهر أبداً شيئاً من نواقص سياساتهم)... ولكن يبدو أن بعضهم لن يسمح لنا بالراحة أو السكوت.

لا أستغرب لحال حراكنا السياسي في الوطن، فهو يعيش في عالم بعيد عن الديمقراطية وممارسة النقد الذي هو السبب الأساسي والمحرك الأول للتطور والحداثة والديموقراطية والحرية، ومعظم رجالاته وزعمائه وكوادره عاشوا في ظل أنظمة لاتعرف سوى المدح والثناء والتبعية المطلقة للفوهرر (الزعيم) وترفض النقد حتى في شكل رسم كاريكاتوري أو جملة عابرة

في مقال أدبي، ولكنني أستغرب لحال من يعيش من زمن طويل في عالم الحرية والديموقراطية، وبخاصة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية، ومنهم دكاترة ومثقفون وشعراء وسياسيون، لا يستطيعون حتى الآن قبول نقد لآلهتهم وأصنامهم، في حين أن جذمهم الأول (ابراهيم عليه السلام) دك مثل تلك الآلهة وهو لا يزال شاباً يافعاً، قبل قرون طويلة من ظهور أفكار الديموقراطية في اليونان...

الدكتور محمود عباس الذي أكن له الاحترام والتقدير، وأجريت معه في وقت سابق مقابلة لاهتمامي بما يفكر به وكيف يتعامل مع المتغيرات الدولية وما هي تجاربه في الغربية "المتقدمة"، إذ أنه يعيش في بلاد توماس جيفرسون وجورج واشنطن وبراهاام لينكولن وجيمي كارتر، كتب مقالاً طويلاً مؤخراً، نشر يوم 2010/5/1 في موقع "صوت كردستان" أيضاً، حيث قرأته بشغف مثل سائر مقالاته التي أراها... يسمح لي ولغيري من عامة الشعب في مقاله بأنه يمكننا "نقد منظومة الشعب الكردستاني وقائدها...ولكن!". وإذا به يدون محضراً كبير من النصائح السياسية لي، يريد بها التوضيح حول "منظومة الشعب الكردستاني وقائدها"، وكأننا نجهل عن التاريخ والواقع والممارسات والسياسات، ويضع لي مرفقة تشغيل للنقد كمرفقات الماكينات، كيف علي ممارسة النقد للحزب البديل عن الشعب ولقائدها الذي لا يخطيء، والخط الذي يجب أن أسير عليه والمفردات التي علي اختيارها، ليكون مقالي على مستوى علمي وثقافي مرموق... ثم يتهمني - مع الأسف- بأنني أهاجم بطريقة غير واعية أو غير عادلة في الأسلوب ولذا فإنه لا يستطيع تصنيف مقالاتي على أنها "ذات مستوى رفيع".

وعليه أقول:

عزيزي الدكتور محمود عباس، وأعزائي الآخرون في الطبقات العليا من قصر الثقافة الكردية:

-قبل كل شيء، أنا لم أزعج في يوم من الأيام بأني على مستوى ثقافي أو فكري أو علمي أو سياسي رفيع مثلكم، ولكن كإنسان حر يعيش في عالم الحرية أقول وأكتب وأنشر ما أراه صحيحاً، وهدفني هو خدمة شعبي الكردي والانسانية، وليست لي أي طموح في منصب أو زعامة أو قيادة...فأنا لا أملك ذلك الطموح الكبير في مستوى رفيع. وأعتقد بأن أي إنسان له الحق في التعبير عن نفسه مهما كان ضعيفاً في الانشاء والايحاء مثلي. وأنا في الواقع درست "علم النقد" وأساليبه أثناء فترة الدراسة لأمارس فيما بعد مهنة التدريس، وأعلم على ماذا يبني النقد الأدبي، بل السياسي والاجتماعي أيضاً، وكيف يتم الترصيع والتلميع للجمل والعبارات، دون الوقوع في شبك الشخصنة والتحزب والعننة...

-مجرد استخدامكم لفظ "ولكن!" يعني أنكم تريدوننا ممارسة النقد الذي يملأ قلوبنا وعقولنا بالصورة والمستوى والدقة والأهمية التي تتصورون وجودها لدى كل الناس سواكم. الحرية لا يتم وضع حدود لها بهذا اللفظ (ولكن!). والأنظمة الشمولية أو الدكتاتورية تقول أيضاً (النقد ولكن!). وما أحلى عبارة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد التي ترصع الكثير من اللافتات البعثية عن ضرورة القول والنقد وعدم التستر عن الأخطاء، أما في الواقع اليومي فإن الشعب السوري لم يجد شيئاً من تلك الحرية في التعبير وكشف الأخطاء والأداء الفعلي.

-أنا لم أنزل في أي نقد وجهته لسياسي كوردي إلى مستوى اهانتته أو تحقيره، وأعتمد أكثر على "النص" لمناقشة أفكاره وسياسته، وليس على شخصه. فأنا تهمني الكلمات التي تصدر عن فم الرئيس العراقي مام جلال مثلاً رغم أن وزنه الثقيل لا يعجبني أبداً...وأبدي استعدادي دائماً لنشر مقالات أولئك الذين يهاجمونني (حتى أولئك الذين يهينون ويجرحون ويسخرون ويؤذون بكلامهم) في موقعي ونشرتي السياسة (ببام)، ولو وصلني مقالكم هذا لنشرته حتماً، وبإمكانكم التأكد من موقعي هذا من خلال سؤال توجهونه إلى الأستاذ (هو | شنغ | أو | سي)، حيث طالبته وغيره بالسماح لي بنشر ما كتبه ضدي، فأبوا ذلك.

-هل تتذكرون - يا سعادة الدكتور عباس- أن الأسلوب المفضل لهذه المنظومة الكردستانية، يوم كانت تدعى بحزب العمال الكردستاني، كان أسلوب تقسيم الشعب الكوردي إلى فئتين لا أكثر: (شريف أو غير شريف) (وطني كوردستاني أو خانن عميل)، واستمرت تلك السياسة سنين طويلة، أهدرت فيها دماء أبرياء، وكملت أفواه ناقدة، وتم اعلان غالبية الشعب ب"عملاء"... فهل كتبتم في تلك الأوقات شيئاً من النقد تجاه ذلك الأسلوب الذي لن ننزل إلى مستواه مهما حدث بيننا وبين غيرنا من جفاء؟ أم سكتكم عن ذلك سكوتاً لا مبرر له؟ ولا أتهمكم بأنكم أيديتم ذلك الأسلوب الجاف الذي كان يترافق مع شتم المثقفين والمناضلين الكورد وضربهم وجرحهم، بل واغتيالهم، ومع ذلك كان يتم تبريره من قبل بعضنا على أنه "مجرد أخطاء"، رغم أنها كانت سياسة شاملة لهذه المنظومة في الوطن وخارجه على حد سواء، حتى دخل اسمهم في القائمة السوداء، وتعلمون ماذا تعني هذه القائمة السوداء.

ولماذا تكتبون رداً مطوّلاً كهذا الذي نشرتموه في عدة مواقع على نقدي، أنا الذي يهبط بالمستوى النقدي، للأوجلائية، طالما ما كتبته دون المستوى؟ أليس هذا تضييع وقت من قبلكم؟

أنا - يا سعادة الدكتور محمود عباس- لست من الباحثين عن نقطة ضعف في المنظومة الكونية التي تدورون في فلكها، بل

الساترين عليها باستمرار. وعلى سبيل المثال: سترنا من قبل على الذين انتزعوا علم كردستان من قاعة مؤتمر وطني كردستاني في مدينة بون الألمانية وداسوا عليه ثم أحرقوه، وهم يرددون هتافات بحياة "القائد الأبدى!"، ولم ننشر يومها شيئاً عما فعلوه بلعلم خويبون ومهاباد وبارزان والقامشلي وعفرين، شفقة بمشاعر شعبنا... بل إننا أنكرنا أمام البوليس الذي حقق في موضوع الهجوم على المؤتمر أن يكون هؤلاء (...!) من أبناء الشعب الكوردي، حتى لا يصاب حزب كوردي ما بأذى من جراء ذلك، ولكنهم أبوا إلا أن يسجلوا تلك الفعلة الشنعاء باسمهم أمام المحكمة. وأي مؤتمر؟ نعم، كان المؤتمر الوحيد الذي حضره ممثلو كل الأحزاب الكردستانية المتواجدة تنظيماً في أوروبا. ولا يزال هناك عشرات من الشاهدين أحياء على موقفنا الصارم آنذاك: (إخراج الحزب المهاجم من الدعوى تماماً) في تلك الحادثة المؤسفة.

فهل من العار، أن نعود إلى التاريخ وأحداثه أحياناً، لنستخرج منه العبر ونستفيد من الأخطاء على أمل عدم الوقوع فيها من جديد؟ أم أن ذكر مثل هذه الأخطاء الشنيعة الآن، يهبط بالناقد إلى الدرك الأسفل؟ ألم تسمعوا بـ"المعالجة التاريخية" لدى الماركسيين قط؟ أما عن أفكار القائد والتحول صوب الديمقراطية... فأنا اعتبر ذلك التوجه أمراً "إيجابياً" وذكرت ذلك عدة مرات، ولكنني أشك تماماً في أنه جاء في الوقت الزمني المناسب، أو أنه يلائم الواقع الحقيقي للمنظومة وللشعب الكوردي، أو أنه جاء دون أهداف شخصية وحزبية محددة. فما العيب في أن أشك في سياسة زعيم أو حزب أو حتى منظومة؟ حتى ولو كان بأسلوب فلاح بدائي مثل أسلوبتي؟ وقد ذكرت في مقالي النقدي الأخير بأن مثل هذه الأفكار "النقدية!" كانت تراود عقل الزعيم وحزبه منذ بداية ظهور هذه الحركة، ونراها منثورة في خطبه وكتبه وفي مؤتمرات النقد الحزبي منذ التأسيس، وأنا أعلم عن ذلك جيداً، ولكن في التطبيق والممارسة كانت العقلية السائدة هي عقلية "الحزب البديل عن كل الأحزاب الأخرى" وعقلية "القائد المعصوم"، وعقلية رفض "النقد" و"محرابة الناقدین واذلالهم". أم أنكم تشكون في ما أقوله؟

كان الزعيم العمالي السيد عبد الله أوجالان يكتب، في مرحلة ما، قبل اعتقاله واختطافه من كينيا، عن المجرم الكبير مصطفى أتاتورك (الموظف البسيط!) حسب توصيف السيد أوجالان له من قبل، الذي استخدم ورقة المشاعر القومية الكوردية في مرحلة صراعه من أجل بناء جمهوريته: ((فحرب مصطفى كمال لم تكن حرباً ضد الامبريالية بل كانت حرباً ضد التوجهات الوطنية وضد القوميات الأخرى من الأرمن والأكراد، والمعارضة الديمقراطية والوطنية الاجتماعية)) (أنظر ص 118 مختارات 2)... ولكنه يحاول اظهار مصطفى كمال -الآن- كرجل الديمقراطية ضد العشائرية والرجعية والقومية الضيقة وكسياسي كان يعمل من أجل التوجهات الوطنية الأخرى في تركيا... فهل من الخطأ اظهار هذا التناقض التام في سياسة حزب ما أو زعيم ما، حتى ولو كان معتقلاً؟ ألا يسمح علم النقد الأوروبي - الأمريكي بذلك؟

يقول السيد أوجالان في (المختارات 2) حرفياً: ((إن مؤسسة الجمهورية التركية ليست موجهة نحو كردستان فحسب، بل موجهة نحو شعوب الأناضول ومفروضة عليها بأساليب الحرب الخاصة. كان أتاتورك القائد القزم لهذه الحرب ومديرها الأول.)) (أنظر ص 172)، ويقول: "كان مصطفى كمال يقوم بتصفية أقرب رفاق النضال عبر الألاعيب السياسية." (المختارات 2، ص 370) ويطالب شعبنا الآن بـ"صون الجمهورية والدفاع عنها" أمام الزحف الأردوغاني...!!

فهل نقدنا متدني عندما نظهر هذا التناقض أو التحول في السياسة؟ أم يجب طي تلك الصفحات التاريخية، مرة وإلى الأبد من (أجل خاطر الحزب والزعيم) ولأن هذا الحزب حقق إنجازات وطنية في كردستان؟ وهل تحقيق إنجاز وطني مئة على الشعب الكوردي أم واجب على أحزابنا وقياداتنا؟ ثم يتهم السيد أوجالان مصطفى كمال بالدكتاتورية والازدواجية في الشخصية، وبأنه يهودي وعدو حاقد ولدود للاسلام، ومدسوس وعميل للامبريالية... ويقول: ((إن "أتاتورك العظيم" وصاحب أسطورة النظرات الزرقاء لم يكن سوى ابتداءً من الصهيونية واليهودية. إنه يرتبط بروابط الدم مع "الدولة العبرية" وهذه حقيقة لا يمكن انكارها.)) (ص 176) و((الذي فتح شرخاً في مقاومة الوحدة الإسلامية ضد الامبريالية هو "الكمالية".)) (ص 177)

الامبريالية والصهيونية في جميع كتابات السيد أوجالان أصل الداء والبلاء، ولكن كما نقرأ في العبارة الأخيرة فإن "الوحدة الإسلامية" ضد الامبريالية أمر ثوري وتقدمي وإيجابي، وهذا يتعارض تماماً مع التفكير الأوجلاني الأساسي تجاه الاسلام وتجاه ما يكتبه الآن أسبوعياً حول "محاسن أتاتورك النبيلة!"... فهل على الناقد الكوردي السكوت عن هذا، وبكتبه وخطبه ومداخلته يتم تثقيف شعب؟

فهل أكتب لكم - يا سعادة الدكتور- عن حرب هذا الزعيم وحزبه على (البارزانية) التي لولا تضحياتها وتضحيات بيشمركتها الميامين الأبطال لما رأينا اليوم علم كردستان يخفق عالياً فوق المدارس والمطارات والدوائر وبرلمان كردستان الجنوبي، بل حرب (الابوجية) على كل من قدم حياته في التاريخ الكوردي العريق من أجل حرية هذا الشعب؟ وهل أكتب لكم عما ارتكبه هذا الحزب من "أخطاء قاتلة" بحق حركة "كوك" في شمال كردستان، أو ضد كوادر الحركة السياسية الكوردية في غرب كردستان؟ أو حتى ضد كوادر حزبه العمالي بالذات؟ أم علينا السكوت جميعاً لأن منظومة الشعب الكوردستاني لا تريد نبش القبور الآن؟ (سكوت!!! حاضر أفندم!)... (يمكنكم أن تنتقدوا!! حاضر أفندم!)... (سكوت!! حاضر أفندم!)... وهكذا.

أستطيع أن أسرد لكم - بإسعاد الدكتور- عشرات المواضيع التي وقع الزعيم العمالي أوجالان في تناقضات رهيبية حيالها، ولكن - كما تريدون- نتوقف عند هذا الحد للبحث عن إيجابيات ظهور هذا الحزب وهذا الزعيم والتحول الجارية في فكرهما.

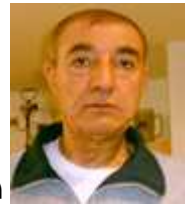
أقول هنا بصراحة، أنا كنت متفانلاً جداً بظهور هذا الحزب في البداية، وساندته من قلبي فترة من الزمن كناشط كوردي سوري وساهمت في بعض نشاطاته جمعياته الثقافية في أوروبا بحرارة مثل (اتحاد المثقفين الوطنيين الكوردستانيين) والأعداد الأربعة الأوائل من مجلة "روشن" وبعض الأمور الأخرى من ترجمة ومقالات وتظاهرات وغيرها، وفتحت باب منزلي لكوادره ومناضليه باستمرار، وكنت أحاجج بعض نقاده ومعارضيه بشدة، إلى أن قال لي أحد الكورد الوطنيين من شمال كوردستان: "السبب في أنكم (أكراد سوريا) تدعمون هذا الحزب بقوة، هو أنكم تجهلون ما يكتب زعيمهم في جريدة سرخويون "الاستقلال!!!!" من تناقضات عجيبة!"

وحقيقة، فقد نفرت مع الأيام من تلك السياسات الخرقاء، وبخاصة عندما قرأت مثل هذه الكلمات في كتب السيد أوجالان: ((أما البارزانيون فإنهم أكثر تشدداً وعناداً في معاداة بي كي كي. إنهم أكثر مكرراً وسريّة في عداوتهم...إنهم اتخذوا مكانهم ضمن صفوف العدو. إن القيادة عميلة في كوردستان بشكل عام...)) (المختارات 2، ص 310) أو مثل هذا الكلام ((الشيخ سعيد نورسي وهو واحد من أبرز زعماء هذه الطريقة، نقشبدي وقومي، متعصب مثل الحركة البارزانية تماماً. وكلاهما يمثل نفس التقاليد ويخدم الحكومة.)) (المختارات 2، ص 91) ونحن نعلم تماماً بأن الشيخ سعيد نورسي كان مجاهداً عظيماً في سبيل الله (أنظر رسائل النور)، ومدافعاً عن قومه الكردي وعن فكرة (المشروطة) التي تلزم الحاكم بشورى المحكومين (أنظر رتبة الأكراد)، ولم يكن متعصباً لجنس أو قوم أو لون على الإطلاق لسمو أفكاره ونظرته الدينية العميقة، لا الآنية السطحية، وعانى أكثر من 25 سنة من النفي والإقامة الجبرية ولا يزال مدفنه سراً من أسرار الدولة التي رفضت نقل جثمانه إلى موطنه كوردستان، أي أنه لم يخدم الحكومة كما يزعم السيد أوجالان، والبارزانية هي مدرسة الحرية للأمة الكوردية على طول الخط.

أنا وسواي من الوطنيين الكورد الناقدين لا يمكن لنا أن نقف ضد أي انتصار حقيقي لشعبنا في شمال كوردستان أو في أي جزء آخر من وطن الشعب الكوردي، فقط الأعداء والمرتزقون هم أعداء انتصارات شعبنا وأحزاب شعبنا، وأنا والحمد لله والفضل له لم أرتزق في يوم من الأيام من أي حكومة، ولست عدواً لشعبي، حتى تخيفني أو تورقني انتصارات كوردية، ولذا فأنا مع هذه الانتصارات كلها، وتلك التي تحققت على أيدي حزب العمال الكوردستاني والمنظومة المنبثقة عنه حالياً، ولقد أشرت عدة مرات في مقالاتي إلى هذه الناحية وأرسلت رسالة أيضاً بخصوص التعاون والتضامن والتوافق والتقارب الضروري ضمن العائلة الكوردستانية إلى بعض الذين عقدت عليهم الأمل، في هذا الجانب أو ذاك من الحدود...ولكن هذا لا يعني ممارسة النقد حسب الأوامر، هنا يحق لي النقد وهنا لا يحق لي، هذا النقد إيجابي وهذا سلبي، فأنا أعرف مثلكم أيضاً أين تكمن مصلحة الشعب الكوردي، وأي أسلوب استخدمه تجاه هذا الطرف أو ذاك، فلا تستهتروا بما هو دونكم علماً أو ثقافة، ولا تظنوا بأن الناشط الكوردي ليس إلا عازفاً يجب عليه العزف حسب نوطتكم الموسيقية أو عليه أن يدور حول ذاته كصوفي من صوفي تفكيركم السياسي.

أما عن أفكاري ذات التوجه الديني المعتدل أو المؤمن ب(الشورى-ديموقراطية) فلا أخفيها عنكم، كما لم أخفيها حتى عن دبلوماسيين أوروبيين وأمريكان، وأمل أن لاتكون تلك الأفكار سبباً في الجفاء بيننا وفي نفورك من نقدنا أكثر من موقفنا تجاه هذه الزعامة السياسية أو تلك، ولا أرى ضيراً في أن يكون المرء حر العقيدة والرأي في أوروبا وأمريكا أيضاً...أم أن هذا لايوافق عقيدتكم السياسية؟ وعلى كل حال أشركم على هذا الاهتمام الكبير بمقالة مواطن كوردي جاهل مثلي يا سعادة الدكتور عباس...مع فائق الاحترام لكم وللعائلة

حول مؤسسي رابطة كاوا في غرفة غربي كردستان ح 1! .



قهار رمكو / الأول من أيار 2010

كانت أمسية يوم 28 نيسان نيسان 2010 في غرفة غربي كردستان التي يديرها الفنان شفكر ويساعده كل من السادة والأخوة: يادو - بافي نسرين - د . جان - د . دومز لهم كل التقدير على جهودهم. كانت الندوة حول: أين متي وكيف تأسست رابطة كاوا! وكان ضيوف الأمسية شخصيات كردية وكردستانية لهم جهودا كتبوا ومواقف مشهورة وهم من مؤسسي رابطة كاوا التي نضالوا من أجلها حين كانوا في ريعان شبابهم وفي ديار الغربة وهم يتلقون العلوم وهم:

1 - الأستاذ بافي نازي وهو من تحدث اولاً وبجراً ووضوح وبمرارة على ما بذله من الجهود المضنية في سبيلها دون كلل أو ملل وبدون مقابل

2 - الدكتور سعيد الملا الذي تحدث بحزن حول ما بذله من اجل ابراز الثقافة الكردية واكد بخجل حول ما آل إليه الأمر وكان ورده على الأسئلة الموجهة إليه مشكوراً وبتواضع وبكل صراحة.

ولكن أليس غريباً أنه بدلاً من أن تكرمهم رابطة كاوا التي يشرف عليها الآن "صلاح بدر الدين" وبدلاً من ذكر دورهم بالخير والاعتزاز فقد حاول هو نفسه المدعو (صلاح) ليس إلغاء دورهم فحسب، بل الإساءة إليهم. هذا و بكل صراحة هو ما جعلني أتوقف على الموضوع اليوم وأحزن معهم وعليهم وعلى وضعنا الذي يحزن من لا يعرف الحزن طريقه إليه. ماذا فعلت بنا أيتها الأنظمة القمعية؟ ماذا فعلت بنا الماركسية اللينينية؟ أين الضمير والوجدان الكردي يا من تعتقد أنك صاحب شأن؟

الحق وبوضوح تام أنا هنا أمام ما سمعته في صراع داخلي:

أ - أن اسكت وأمرها متكناً على مقولة: ضع راسك بين الرؤوس ونادي يا قطاع الرؤوس .

ب - أن أقول ما يمليه علي ضميري! و السكوت يعني استمرار الخطأ والوقوع في نفس الحفرة ثانية وثالثة وإلى ما لانهاية له، و أعتقد أن كل مطلع سيعتبر هذا تجنيا مني على حق المناضلين المذكورين والأجيال القادمة.

لذلك حاولت معرفة من وضع حجر الأساس لرابطة كاوا وتذكرت بمرارة حجم الاختلاف على عدد عناصر تأسيس أول حزب كردي في سورية وحجم الاختلاف والتناقض حوله، فازداد حزني وقلقي طيلة اليوم، لذلك لم اكتب، بل ركزت على أقوال الأستاديين القديرين.

الأخوة القراء لقد كان الحديث باللغة الكردية وأنا من جانبي أترجمه للعربية، ليس بشكل حرفي، رغم أهمية كل كلمة واعتذر سلفاً في حال حدوث خطأ من قبلي. ووجدت من بين الأسباب لما كتبت هنا أن السكوت مصيبة والخجل مصيبة والفوضى مصيبة أعظم وبالتالي الاستخفاف بما يقومون به. مثلاً حين تم تأسيس رابطة كاوا في موسكو عام 1977 من قبل الأستادة الكرام:

أ - الدكتور محمد عبدو النجاري / ب - الدكتور سعد الدين الملا / ت - الدكتور بافي نازة / ث - المهندس الراحل رزو أوسي " الذي فارقنا جميعاً ادخله الله فسيح جناته وسيدخلها" والذي اتفقت أقوال الجميع بأنه كان شخصية كردية سورية لا مثيل لها في حينه بين الأكراد في السوفييت.

أنا شخصياً افتخر به واعتبره مثلاً للمناضل الذي لا يشق له غبار في خدمة قضيته رغم ما كان يعانيه من الآلام وأبدأ بإبداء بعض الملاحظات:

أعتقد أنهم أهملوا بعض الخطوات في اليوم الذي اجتمعوا فيه وقرروا تشكيل رابطة المتقنين الكرد - كاوا

1- الإعلان عنها رسمياً

2- اخذ الصور التذكارية

3- القيام بالنشاطات بين الطلاب واخذ الصور

4- الاحتفاظ بالصور في الأرشيف

في مثل هذه الحالة لاختلف الأمر طبعاً ولكنهم حسب اعتقادي لم ينظروا إليها بجديّة في حينها، وليس لديهم سوى وثيقة التأسيس يبحث عنها الأستاذ بافي نازة

- هنالك لقاء على شكل مقابلة في 26 آذار 2002 مع الراحل المغفور له الأستاذ القدير عبد الرزاق أوسي (رزو) أجراه معه الباحث الكردي المعروف كونه رش " باللغة الكردية نشر على حلقتين في باخرة الكرد ومواقع أخرى وسبق في الأرشيف طبعاً ويمكن العودة إليه" ويذكر فيه (رزو) ما نحتاجه. والنقطة الأهم هنا لنا جميعاً - سواء أكان قد وقع ظلماً ما أو لم يقع - حسب فتاوتي أنه من ضمن واجباتهم جميعاً ذكر الحقائق كما هي و بمرارتها هو أفضل بكثير من السكوت عليها. وذلك لكي يعرف كل شخص أنه مهما أخفى الحقيقة فإنها سوف تظهر يوماً ما وسيوضح أمره!! و لكي يكون ذلك درساً لنا جميعاً من أجل الاهتمام بجديّة بالأمور وعدم الاستخفاف بمثل هذه الأمور في المستقبل بهدف عدم فتح المجال للمتسلقين ليعبثوا فيها كما هو حال السيد صلاح بد الدين في هذه القضية .

نعود إلى أمسينتا: المتحدث الأول الأستاذ بافي نازة - تحدث بأسف على من التف على جهوده القيمة وأكد بأن الرابطة تأسست في موسكو عام 77 من أربعة عناصر: اثنان منهم كانا شيوعيين وهما: بافي نازة ومحمد عبود النجاري واثنان من اليسار الكردي وهما: الراحل المغفور له رزو أوسي و سعد الدين ملا. وأكد بافي نازي بان السيد صلاح بدر الدين يتجاهل نهانيا دورنا كمؤسسين ويقفز من فوق الحقيقة. وقد تم طبع العديد من الكتب التي عملت فيها باسمه - (أي باسم صلاح) - بحجج واهية، وأكد بان القصد منها كان تضييع جهوده ولقد حاول المدعو صلاح بدر الدين تشويه الحقائق وذلك من خلال تشويه سمعته من خلال ترويح تهم باطلّة بحقه مثل عميل لسوريا. وأكد أنه رغم سوء وضعه المالي في ذلك الوقت أن صلاح لم يساعده بالأموال لا بل اخذ واردات بيع الكتب دون خجل . وأكد بان العديد من الكتب تم ترجمتها في موسكو و وضعها في خدمته وتجاهل من يقف ورائها. وأضاف بافي نازي بأنه كان قد أعلن في عام 1987 بان صلاح بدر الدين لا يمثلنا لا من بعيد ولا من قريب. وأضاف أن كل ما يهم صلاح هو جمع المال، وأن لدى هذا الشخص الاستعداد لدهس الوطن والشعب وكل من حوله من أجل تكديس الأموال في بنوك سويسرا. وأستفسر كيف تكون رابطة كاوا للثقافة الكردية وتنتشر فقط بالعربية! ولم يصدر عنها كتب بالكردية لتاريخه. وأضاف بان صلاح يكرر نفس مقولاته السابقة وليس لديه أي جديد. وكرر ذكر الراحل رزو بالخير ناعتا إياه بأكرم الصفات مؤكدا على موقفه الايجابي من المغفور له المناضل رزو أوسي.

يتبع الى اللقاء مع ح2 وشكرا

01 أيار 2010

بيانات



Kurdish organization for the defense of human rights and the general liberties in Syria (DAD)

كل إنسان، على قدم المساواة، التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جنائية توجه إليه. **المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**

الناس جميعاً سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جنائية توجه إليه أوفي حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.... **الفقرة الأولى من المادة / 14 / من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز على أساس الوقائع وفقاً للقانون ودون أية تعقيدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات مباشرة كانت أو غير مباشرة من أي جهة كانت أولأي سبب. **الفقرة الثانية من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية**

تقرير بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة - سوريا:

**احتكار سلطوي مطلق لوسائل الإعلام.. وغياب تام للحريات الصحافية والإعلامية..
ومصير المشتغلين في هذا الحقل الملاحقة والسجن و..**

يصادف الثالث من شهر أيار من كل عام، اليوم العالمي لحرية الصحافة، حيث يعتبر حق الإنسان في الحرية وبشكل خاص حرية الرأي والتعبير (من خلال الصحافة الحرة المستقلة)، في مقدمة الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان، التي تلتزم بها نظرياً كل القوانين الأساسية في العالم.

هذا الحق الطبيعي، حق الإنسان في الحرية تعرض ولا يزال يتعرض لمحنة كبيرة على يد الأنظمة الشمولية والقمعية التي

تصادر الحوار والإقناع وتمارس الإرهاب بحق المخالفين لها بالفكر- رغم التطور الهائل لمفاهيم حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامّة على المستوى العالمي- وخاصة في دول الشرق المتوسط، التي لا تزال السلطات فيها تضيق ذرعاً بسماع أي رأي يخالف اتجاهها ورغبتها وتسلسلها... ؛ ويلاقي المطالبون بها شتى صنوف القمع والظلم والاضطهاد. وحق التعبير عن الرأي، في جوهره، يعني حق الاتصال والمعرفة، اتصال الفرد بغيره من الأفراد واتصاله بالجماعة التي ينتمي إليها وبالجماعات الأخرى المجاورة له أو البعيدة عنه، ويكون حق الاتصال والمعرفة بالتعبير الشفاهي أو المكتوب أو الرسم أو بالتمثيل... الخ. ومنذ إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في سوريا، في 8 / 3 / 1963 وصدور الأمر العسكري رقم (4) عن مجلس قيادة الثورة والمتضمن إغلاق جميع الصحف السورية ومصادرة آلات الطباعة ودور النشر وتوقف العمل بالقانون رقم (53) لعام 1949 المنظم لإصدار المطبوعات، تجمدت الحياة الصحفية واحتكرت السلطة الحاكمة وسائل الإعلام بكافة أنواعها: (المقروءة، المسموعة، المرئية)، ولم تسمح بالتعددية الإعلامية في البلاد، سواء في وسائل الإعلام القائمة أو في إعطاء الترخيص القانوني لوسائل إعلامية جديدة ومستقلة تعكس التعددية في الرأي والتعبير وتكون قادرة على مجاراة التطور العالمي. وبذلك فقد تشكلت ونشأت الحاضنة القانونية لانتهاك حرية التعبير عن الرأي بشكل منظم. ففي مجال الصحافة والإعلام، فإن قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم رقم (50) لعام 2001 يفرض القيود الصارمة بالعقوبات الجزائية القاسية والمالية الباهظة على الصحفيين ويمنع أي تعددية في مجال الصحافة والإعلام. وقد أعطى القانون المذكور صلاحيات واسعة لرئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام في رفض وقبول التراخيص للصحف الجديدة دون تعليل أو تبيان الأسباب الموجبة لذلك.

أما اتحاد الصحفيين، فهو أيضاً يصدر العقوبات القاسية والتعسفية بحق الصحفيين، من خلال قانون اتحاد الصحفيين رقم (1) لعام 1990، حيث تنص المادة (3) منه على أن: (اتحاد الصحفيين هو اتحاد مؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية وهو ملتزم بالعمل على تحقيقها وفق مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي وتوجهاته). أما المادة (54) من هذا القانون فتتص على أن: (الاتحاد يعاقب كل عضو يخرج عن أهداف الاتحاد). وإذا ما عرفنا أنه لا يمكن العمل بالصحافة في سوريا دون الانتساب لاتحاد الصحفيين فإن هذا وحده كاف لضبط العمل الصحفي والصحافيين والسيطرة والهيمنة عليهم. كما أن المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات الحكومية التي تأسست عام 1975 لاتزال تحتكر جميع المطبوعات بموجب المرسوم التشريعي رقم (14) الذي حصر توزيع المطبوعات بهذه المؤسسة، حيث ارتبط التوزيع بمزاجية وقرارات مديرتها وأعطت لنفسها الحق في تحديد النسخ الموزعة والنسبة التي تتقاضاها لقاء ذلك.

إن واقع التشريعات السورية في مجال الصحافة والإعلام يعطي انعكاساً واضحاً عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذا الحقل، وأهم الانتهاكات في هذا المجال:

- لا بد من أجل إصدار أية مطبوعة من الحصول على الترخيص القانوني المسبق، وهذا الترخيص يخضع على العموم لمزاجية الجهة صاحبة القرار.

- القيود المفروضة على شكل هذه المطبوعة أو تلك وأيضاً المواد التي تتضمنها.

- القيود المفروضة على حرية إصدار المطبوعات والصحف التي تصدر بشكل دوري.

- شرط التأمين المالي المسبق لإعطاء الترخيص القانوني.

- القيود المفروضة على حرية تداول المطبوعات، أي إن عملية بيع وتداول المطبوعة في مكان عام يخضع للترخيص المسبق.

- احتكار الدولة للإذاعة والتلفزيون، ووضع الخطط والسياسات العامة المتعلقة بتنفيذها.

أما فيما يتعلق بشبكة الإنترنت التي شكلت في السنوات الأخيرة فرصة جيدة أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية، فإن هذا الوضع لم يكن محل ارتياح السلطة التي لجأت إلى مراقبة وحجب العديد من المواقع، مع الاحتكار التام لهذه الخدمة من خلال الجمعية السورية للمعلوماتية والمؤسسة العامة للاتصالات اللتان تقومان بضبط وتنظيم اشتراك المواطنين السوريين بشبكة الإنترنت الدولية عبر مزودين محليين للخدمة، أحدهما للجمعية السورية للمعلوماتية والثانية المؤسسة العامة للاتصالات. وفي هذا المجال تحتل سوريا أسوأ المراتب في التصنيف العالمي لقياس درجة حرية الصحافة في العالم، حيث صنفتها العديد من المنظمات الدولية العاملة في مجال حرية الرأي والتعبير من الدول الأكثر عداء للإنترنت واستخدامها. وأيضاً وفي السياق نفسه يتم اعتقال العديد من المواطنين السوريين بتهمة تصفح الإنترنت وتحويلهم للمثول أمام المحاكم الاستثنائية (محكمة أمن الدولة العليا بدمشق أو المحاكم العسكرية) وتوجه إليهم تهمة من قبيل:

- القيام بكتابات لم تجزها الحكومة السورية وتعرض سوريا والسوريين لخطر أعمال عدائية.

- نشر أخبار كاذبة.

- الحصول على معلومات يجب أن تكون مكتومة حرصاً على سلامة الدولة السورية.

- القيام بكتابات تعكّر صلات سوريا بدولة أجنبية.

فقد ذكر منظمة " مراسلون بلا حدود " في تقريرها السنوي عن سوريا لعام 2010 " أنه بالرغم من عودة سوريا إلى الساحة الدولية منذ العام 2008 إلا أنها لا تزال إحدى الدول الأكثر انغلاقاً في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة " وتابعت " صحيح أن عدد وسائل الإعلام قد ارتفع في السنوات الأخيرة، ولكن التعددية لا تزال غائبة في البلاد كما لا تزال سيطرة حزب البعث على القطاع الإعلامي تامة " وأنه " منذ بداية صيف العام 2009 أقدمت وزارة الإعلام على تنفيذ موجة من الاستدعاءات والتوقيفات التي طالت الصحافيين ممارسة تنكياً فطلياً بهم " كما وأن " شبكة الإنترنت لم تكن معفية من هذا الإجراء الرقابي فأكثر من 200 موقع إلكتروني محجوبة في الوقت الحالي".

وفيما يلي بعض الانتهاكات في مجال حرية الرأي والتعبير التي شهدتها سوريا خلال الفترة من 3 / 5 / 2009 – 3 / 5 / 2010 التي يغطيها هذا التقرير:

- في 25 / 5 / 2009 أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء السوري المهندس محمد ناجي العطري تعميماً طلب فيه من أعضاء حكومته والجهات العامة في الدولة أن يتم حصر التعامل مع الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، في تغطية النشاطات والفعاليات المتنوعة التابعة لها. وكان المدير العام للمؤسسة العربية للإعلان السيد ماجد حليلة قد نشر إعلاناً قبل ذلك بأسبوع في الصحف الرسمية جاء فيه: (السادة أصحاب الفعاليات الاقتصادية والخدمية ترحبو المؤسسة العربية للإعلان من السادة المعننين عدم الإعلان في المطبوعات الدورية والأدلة والأجندات وسواها إلا في حال وجود موافقات صادرة عن المؤسسات أصولاً وذلك حفاظاً على حقوقكم من الغش والتدليس و لكي لا تتخذ بحقكم الإجراءات القانونية). كما أن المؤسسة العربية للإعلان كانت قد عدلت قبل ذلك شروط الحصول على وكالة للإعلان في سوريا، جاء في البند 13 منه: (التعهد بتنفيذ إعلانات في الوسائل المحلية الرسمية: الثورة، البعث، تشرين، الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، بما لا يقل عن مليون ليرة سورية سنوياً على أن يحسم من مبلغ التأمين نسبة 10% عن عدم القدرة على تنفيذ حجم العمل المحدد خلال عام كامل من تاريخ الترخيص). وكانت وزارة الإعلام السورية ومن خلال المؤسسة السورية لتوزيع المطبوعات قد قامت قبل ذلك أيضاً بمنع توزيع بعض الأعداد من المطبوعات الخاصة بعد طباعتها أو تأخير توزيعها أو عدم تسليم جميع النسخ المطبوعة إلى مراكز البيع أو حجبها عن هذه المراكز التي تتوفر فيها الشروط التسويقية لحساب مراكز بيع هامشية وذلك بدون أي سند قانوني.

- كما منعت وزارة الإعلام السورية في الأسبوع الأخير من شهر أيار 2009 توزيع العدد (54) من جريدة الخبر السورية الأسبوعية المؤرخ في 31 / 5 / 2009 بقرار شفهي موجه إلى المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات.

وقد علمنا أنها المرة السادسة عشرة خلال سنة ونيف هو عمر جريدة الخبر الأسبوعية السورية التي تقوم وزارة الإعلام بمنع توزيعها لينضم هذا العدد (54) إلى قائمة الخمسة عشر عدداً التي تم منعها سابقاً من نفس الجريدة. ويذكر أن الوزارة تبلغ هذه القرارات شفاهاً ودون وجود أي سند لذلك في القانون ولا تبين الأسباب الموجبة له، ويعتقد أن سبب ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الكشف عن أرقام وحقائق تخص الاقتصاد السوري والأداء الاقتصادي للحكومة.

- وفي شهر تموز 2009 منعت وزارة الإعلام السورية توزيع العدد (49) من مجلة شباب لك، بقرار شفهي موجه إلى المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات، لينضم بذلك إلى الأعداد الثلاثة السابقة من هذه المجلة التي كانت وزارة الإعلام السورية قد قامت بمنع توزيعها.

ومن الجدير بالذكر أن سبب منع توزيع العدد (49) من مجلة شباب لك يعود هذه المرة إلى طرحها موضوع حجب موقع الفيس بوك (www.facebook.com) في سوريا على صفحاتها، حيث إنها أوردت في سياق طرح الموضوع وجهة النظر الحكومية والتي عبرت عنها الدكتورة بثينة شعبان المستشارة الإعلامية للسيد رئيس الجمهورية (أن بعضاً من الشباب السوري يقوم بفتح قنوات حوارية مع شبان إسرائيليين وهو ما لا ترضى عنه الحكومة السورية).

ومن المعروف أن موقع الفيس بوك (www.facebook.com) هو موقع تواصل اجتماعي مجاني تم حجبها في سوريا بتاريخ 26 / 11 / 2007 ورغم ذلك يشترك فيه آلاف السوريين الذين يجدون فيه مساحة حرة للتعبير عن آرائهم.

- وفي 29 / 7 / 2009 أغلقت السلطات الأمنية بشكل تعسفي مكتب القناة الفضائية الخاصة " المشرق " في دمشق لتعود وتغلق مكتب القناة في حلب بعد أيام قليلة، وجدير بالذكر أن قناة " المشرق " كانت تحتل المرتبة الثالثة في سوريا بعد قناتي " الشام " و " الدنيا " من حيث نسبة المشاهدة.

- في 13 / 9 / 2009 أقدمت عناصر من الاستخبارات والشرطة على ختم مكتب الصحفي ورئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير الأستاذ مازن درويش بالشمع الأحمر.

ويعتبر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير المنظمة السورية الوحيدة التي تعنى بمراقبة وسائل الإعلام والنفوذ إلى شبكة الإنترنت ورصد وسائل الإعلام السورية في خلال الانتخابات.

- وفي 13 / 8 / 2009 أصدر وزير الإعلام السوري الدكتور محسن بلال، قراراً شفهيًا بإنهاء عمل الإعلامي إبراهيم الجبين من التلفزيون السوري ووقف إنتاج حلقات جديدة من برنامج (علامة فارقة).

وجاء هذا القرار المجحف بحق الإعلامي إبراهيم الجبين وبرنامج (علامة فارقة)، تتويجاً لسلسلة متتالية من الإجراءات العقابية والمضايقات الأمنية بحق الإعلامي المذكور وبرنامجها والتي وصلت إلى حد توقيفه لدى الأجهزة الأمنية بشكل تعسفي بدون وجود مذكرة أو حكم صادر من الجهات القضائية المختصة.

- وفي أواسط شهر آب 2009 منعت وزارة الإعلام السورية توزيع العدد (65) تاريخ 16 / 8 / 2009 من جريدة الخبر الاقتصادية التي تصدر كل أسبوع مرة، وذلك بموجب قرار شفهي موجه إلى المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات، دون وجود مستند قانوني أو حتى بيان أسباب منع التوزيع.

- كما أن وزارة الإعلام السورية أصدرت قراراً شفهيًا بمنع توزيع بعض الصحف خلال الأسبوع الأخير من شهر آب 2009 حيث منعت توزيع العدد (11382) تاريخ 29 / 8 / 2009 من جريدة " السفير " اللبنانية، كما منعت توزيع العديدين (907 و 908) من جريدة " الأخبار " اللبنانية، إضافة إلى منع توزيع العدد (66) من جريدة " الخبر " الأسبوعية.

- وفي 13 / 9 / 2009 أصدرت محكمة أمن الدولة العليا (الاستثنائية) السيئة الصيت بدمشق، حكماً جائراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات بحق المدون السوري كريم أنطوان عرجي بالتهمة المنسوبة إليه، وهي: نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة، سنداً للمادة (286) عطفًا على المادة (285) من قانون العقوبات السوري العام، حيث كان قد اعتقل بتاريخ 7 / 6 / 2007 من قبل فرع المنطقة التابع لشعبة المخابرات العسكرية بدمشق على خلفية مشاركته في إدارة بعض المنتديات على شبكة النت.

- وفي 22 / 10 / 2009 تم اعتقال الداعية الشيخ عبد الرحمن كوكي من قبل السلطات الأمنية السورية، وذلك أثر عودته من دولة قطر بعد أن شارك هناك في برامج الاتجاه المعاكس التي تبثها قناة الجزيرة الفضائية. وقد تم بث البرنامج المذكور في يوم 20 / 10 / 2009 وتم فيه مناقشة قضية النقاب وقرار شيخ الأزهر بمنعه.

- وفي 15 / 11 / 2009 أصدرت محكمة الجنايات الثانية بدمشق بالدعوى رقم أساس (858) حكماً جائراً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على أعضاء الهيئة القيادية لحزب آزادي الكردي في سوريا، وهم: الأستاذ مصطفى جمعة بكر والأستاذ محمد سعيد حسين العمر والأستاذ سعدون محمود شيخو على خلفية حيازتهم لجريدة آزادي، التي يصدرها حزب آزادي الكردي في سوريا.

- وفي 22 / 11 / 2009 اعتقلت إدارة المخابرات العامة بدمشق (أمن الدولة)، الصحفي السوري معن عاقل، من مكان عمله في جريدة الثورة الحكومية الرسمية. يذكر أن المدير العام لمؤسسة الوحدة للصحافة والنشر، كان قد أصدر قراراً بفصل الصحفي معن عاقل من عمله خلال أقل من (48) ساعة على اعتقاله.

والصحفي معن عاقل، خريج كلية الصحافة ومن مواليد مدينة جبلة - محافظة اللاذقية 1966، هو سجين سياسي سابق لمدة تسع سنوات على خلفية انتماءه لرابطة العمل الشيوعي.

- وفي 2 / 1 / 2010 قام عناصر من جهاز الأمن الداخلي بتوقيف الصحفي علي طه والمصور علي أحمد العاملين في قناة " روتانا " وبعد 36 يوماً من الاحتجاز الوقائي، أفرج عن الأستاذ علي طه في 7 / 2 / 2010 فيما أخلت سبيل علي أحمد بعد بضعة أيام من دون التقدم بأي تبرير لتوقيفهما.

- وفي 12 / 12 / 2009 قام فرع المخابرات الجوية بحلب باعتقال الأستاذ المحامي مصطفى إسماعيل بعد استدعائه إليه، وذلك على خلفية كتاباته في المواقع الإلكترونية المختلفة ومشاركاته الحوارية في بعض القنوات الفضائية الكردية.

وكان الأستاذ مصطفى إسماعيل قد نشر قبل اعتقاله أيام قليلة مقالاً أشار فيه إلى أنه تم استدعائه من قبل فرع المخابرات الجوية بحلب بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان. يذكر أن الأستاذ مصطفى إسماعيل، هو محام مسجل لدى فرع نقابة المحامين بحلب وهو من أهالي وسكان منطقة كوباني (عين العرب) - محافظة حلب، وهو من مواليد 1973 وهو إضافة

إلى عمله في مجال المحاماة، كاتب وشاعر يكتب في العديد من المواقع الإلكترونية.

- وفي أوائل الشهر الأول من عام 2010 قامت جهة مجهولة أكثر من مرة، باختراق موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان، الذي يعني بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا وقامت بتدمير ملفات ومحوها وكتبت عليها كلمات تهدد وتتوعد القائمين عليها...، فيما يعتقد أنها جهات أمنية سورية.

- وفي 10 / 2 / 2010 قامت الأجهزة الأمنية السورية باعتقال الكاتبة والناشطة السورية والسجينة السياسية السابقة رعدة الحسن عندما كانت متوجهة إلى الجمهورية اللبنانية.

وقد قامت الأجهزة الأمنية بعد اعتقالها بمداومة منزلها ومصادرة جهاز الكمبيوتر المحمول العائد لها وأوراق رواية كانت تكتبها تتحدث عن فترة اعتقالها السابقة والتي كانت بصدد طباعتها. يذكر أن الكاتبة والناشطة السورية رعدة الحسن من أهالي وسكان مدينة طرطوس الساحلية السورية وتبلغ من العمر حوالي السبعة والثلاثين عاماً وهي متزوجة وأم لطفلين، إضافة إلى إنها سجينة سياسية سابقة من عام 1993 - 1995 بتهمة الانتماء لحزب العمل الشيوعي في سورية.

- وفي 10 / 2 / 2010 أصدرت محكمة الجنايات الأولى بدمشق بالدعوى رقم أساس (498) حكماً جانراً بالسجن لمدة سنتين بحق الداعية السوري الشيخ عبد الرحمن كوكي بتهمة إثارة النعرات العنصرية والمذهبية وفقاً للمادة (307) من قانون العقوبات السوري العام، بعد أن بدلت الفاعلية الجرمية في القضية من جنائية النيل من هيبة الدولة وفقاً للمادة (285) من قانون العقوبات السوري العام وجناية القيام بأعمال لم تجزها الحكومة تعرض سوريا لخطر أعمال عدائية أو تعكر صلاتها بدولة أجنبية وفقاً للمادة (278) من قانون العقوبات السوري العام، إلى جنحة إثارة النعرات العنصرية والمذهبية وخفضت العقوبة إلى السجن لمدة سنة واحدة للأسباب المخففة التقديرية ولأنه طلب الرحمة والشفقة وطلب منحه الأسباب المخففة القانونية والتقديرية، قراراً قابلاً للطعن بالنقض، وذلك على خلفية مشاركته في برامج الاتجاه المعاكس التي تبثها قناة الجزيرة الفضائية كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

- وفي 16 / 2 / 2010 أصدر قاضي الفرد العسكري بالقامشلي، حكماً جانراً بالسجن لمدة ستة أشهر وللأسباب المخففة التقديرية تخفيف العقوبة إلى السجن لمدة أربعة أشهر على كل من: شهباز نذير إسماعيل وسوار عبد الرحمن درويش، على خلفية حيازتهما لمنشورات عائدة لحزب يكتي الكردي في سوريا.

يذكر أن السيد سوار عبد الرحمن درويش كان قد اعتقل في 20 / 12 / 2008 من قبل دورية تابعة للأمن الجنائي بالقامشلي أثناء قيامها بتفتيش المحلات التجارية في القامشلي بحثاً عن المواد المهربة، حيث ضبطت منشورات عائدة لحزب يكتي في المحل العائد للسيد سوار. وقد أحيل السيد سوار إلى الأمن السياسي وأقر بأنه تسلم تلك المنشورات من السيد شهباز نذير إسماعيل الذي يملك محل للنظارات في القامشلي، ليتم اعتقال السيد شهباز أيضاً. ومن جهة أخرى ذات صلة، تعاني الصحافة والرأي في معظم الدول العربية، مما تعاني منه الصحافة والرأي في سوريا، حيث يتم عرقلة حريتها واستقلاليتها وتفرض عليها قيوداً صارمة من خلال العقوبات الزجرية (الجسدية، المالية) القاسية. كما أن الصحافة على الصعيد العالمي أيضاً لا تزال تتعرض للعديد من المضايقات والضغطات ولا تزال أيضاً حياة الصحفيين والمراسلين الصحفيين مهددة ومعرضة للخطر الكبير بسبب ممارستهم لعملهم الصحفي في العديد من دول العالم، وبشكل خاص في الدول ذات الأنظمة الفردية والتسلطية التي تخاف من حرية الكلمة وكشف الخفايا والحقائق.

إننا في المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سوريا (DAD) ومنظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف، وفي الوقت الذي نحوي فيه بحرارة الصحفيين والإعلاميين في كل مكان بهذه المناسبة العظيمة، فإننا نعرب في الوقت نفسه عن قلقنا الشديد إزاء الأوضاع المأساوية التي يعانون منها هؤلاء الصحفيون والإعلاميون وما يتعرضون له من إجراءات ومضايقات في مختلف مناطق العالم ودوله والتي من شأنها التأثير على عملهم وتعريض حياتهم لمخاطر جمة. ولا يسعنا هنا إلا أن ندين كل ما يتعرض له الصحفيون والإعلاميون من انتهاكات لحقوقهم وحرياتهم الأساسية وبشكل خاص الانتهاكات التي تمس حريتهم وسلامتهم الشخصية.

وبهذه المناسبة أيضاً، فإننا ندعو السلطات السورية إلى إطلاق الحريات الديمقراطية وبشكل خاص حرية العمل الصحفي بعيداً عن العقوبات الزجرية التي لم تعد متناسبة مع المرحلة التي تمر بها البشرية، وذلك من خلال إصدار قانون عصري للصحافة وتعديل قانون المطبوعات وجميع التشريعات المتعلقة بالصحافة والإعلام وإلغاء القيود المفروضة على حرية إصدار المطبوعات والصحف التي تصدر دورياً وإلغاء قيد الترخيص المسبق من الحكومة كشرط أساسي لإصدار المطبوعة وإلغاء قيد التأمين المالي كشرط مسبق لإصدار الترخيص وإلغاء القيد الذي يتعلق بالموافقة على شكل المطبوعة والمواد التي تختص بها وإلغاء القيود المفروضة على حرية تداول المطبوعات وإلغاء الاحتكار الكامل للإذاعة والتلفزيون. 2010 / 5 / 3

تصريح صحفي

حول استمرار الاختفاء القسري لمواطنين وإطلاق سراح أربعة أحداث واعتقالات جديدة في الرقة:

وصلت إلى منظمينا: المنظمة الكردية لحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة-DAD، ومنظمة حقوق الإنسان في سوريا- ماف مناشدة من أسرة "المفقود-هكذا بحسب ما جاءنا- السيد (محمد علي محي) التي تطالب بالسعي للكشف عن مصير رب الأسرة (المذكور)، وفي تفاصيل المناشدة أنه "في تاريخ 21-3-2010، وأثناء احتفال معيل أسرنا مع باقي أسرته باحتفالات عيد نوروز كباقي المحتفلين. حدثت اضطرابات أثناء الحفل وتدخلت قوى حفظ النظام مع دورية مشتركة تلبس زياً مدنياً، وقامت بإطلاق النار بشكل عشوائي على المحتفلين، وقامت باعتقال عدد من المحتفلين وبشكل عشوائي دون سابق إنذار ومن من بينهم كبير عائلتنا ويبلغ من العمر سبعة وأربعين عاماً"....". نحن أسرة المفقود نطالب السلطات والجهات المعنية بالكشف عن مصير معيل الأسرة".....".

معلومات شخصية عن المفقود: الاسم والكنية: محمد علي محي، الأب: بكي، الأم: مهان، تاريخ الولادة: تل غزال - عين عرب-حلب- 1963، الخانة: 27. له 11 عشر خمسة منهم ذكور وست منهم إناث" وعلى صعيد آخر فقد علمت المنظمتان أنه تم إطلاق سراح الأحداث الأربعة الذين تم تحويلهم إلى سجن الأحداث في الرقة، بعد اعتقالهم في يوم 21-3-2010 و هم كل من: معصوم محمد أوس ديك /كاوا عثمان عبد الله/ خليل محمود خليل - مصاب بطلق ناري / علي محمد عيسى - مصاب بطلق ناري، كما علمت المنظمتان من مصدر كردي، بأن الأجهزة الأمنية في مدينة الرقة السورية قد أقدمت ما بين السادس و العشرين و الثامن و العشرين من شهر نيسان الجاري على اعتقال ثلاثة مواطنين بعد مدهمة منازلهم ما بعد منتصف الليل، و مع ساعات الفجر الأولى وهم: محمد علي كور رش / ياسر موسى / عبد القادر علي سعيد، كما لا يزال مصير المواطن شكر محمد دردانه مجهولاً منذ استدعائه من قبل أحد الأجهزة الأمنية في مدينة الرقة، بعيد أحداث نوروز الرقة وحتى الآن. وأكدت مصادر متعددة أن حملة الاعتقالات لا تزال مستمرة، على خلفية النوروز الدامي في مدينة الرقة، وليس لدينا إحصائية لعدد هؤلاء المعتقلين الذين بلغوا العشرات، في أقل تقدير، وكنا طالبنا بإجراء تحقيق شفاف ومحاسبة المسببين في إطلاق النار على المواطنين العزل، ومحاسبتهم، وإطلاق سراح كافة المعتقلين الذين تم اعتقالهم عشوائياً، إثر الحدث الأليم. كما إن منظمينا الموقعيتين على التصريح الصحفي تنظران بقلق كبير إلى وضع المعتقلين على خلفية الحدث ممن لا يسمح لذويهم بمعرفة أوضاعهم أو الالتقاء بهم، ومن بينهم جرحى تتطلب أوضاعهم الصحية المزيد من الرعاية الصحية. الرقة 1 أيار 2010

- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة-DAD

- منظمة حقوق الإنسان في سوريا-ماف

مواقع وبريد المنظمات الموقعة على التصريح:

www.dadkurd.co.com Dadhuman@gmail.com www.hro-maf.org kurdmaf@gmail.com

البيان الختامي للاجتماع العام الأول لتيار المستقبل الكوردي في سوريا

(قرنفلة المناضل مشعل التمو)

بغياب الناطق الرسمي الأستاذ مشعل التمو انعقد الاجتماع العام الأول لتيار المستقبل الكوردي في سوريا تحت شعار: (دفاعاً عن العقل والحرية)، الذي يجسد استكمالاً لمهام مرحلة تاريخية صعبة، اجتازها شعبنا السوري بمختلف مكوناته القومية منذ الاجتماع التأسيسي الأول، حيث شهد الداخل خلالها أوضاعاً صعبة، وتحديات كبرى، تمثلت في استمرار العمل بقانون الطوارئ، والتضييق على الأحزاب السياسية ومحاولة الحد من تأثيرها، واستمرار احتكار حزب البعث للعمل السياسي، واستفراجه بقيادة الدولة والمجتمع بموجب المادة الثامنة من الدستور النافذ، مما أدى إلى تنامي فئات اجتماعية، استفادت مباشرة من الأوضاع القائمة، وظهرت مراكز قوى متعددة، ارتهنت مصالحها ببقاء التسلط والهيمنة واستمرارهما و طال التهميش كل قطاعات المجتمع، وعانت أجهزة الدولة ومؤسساتها من التخلف والوهن والشلل، وتضخمت الأجهزة الأمنية، بحيث باتت تحصي على الجماعات والأفراد حتى أنفاسهم، وحدث غياب كامل للحياة البرلمانية، وضرباً لاستقلالية القضاء، وغياب للقانون، وإصدار تشريعات استثنائية وقوانين معطلة للحريات العامة، ومنع الشعب من ممارسة حقه في التعبير عن نفسه في مؤسسات سياسية أو اجتماعية، وتم حظر عمل الأحزاب والجمعيات وكافة أشكال الحراك المدني المستقل، كما تفاقمت الأزمات الاقتصادية بسبب الفساد والنهب المنظم في مستويات السلطة العليا، وساعات الإدارة، وخربت مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تعطيل كافة أشكال التنمية الوطنية والبشرية، بحيث باتت فئات واسعة من الشعب السوري تعيش تحت خط الفقر، كما أثبتت الفترة الفاصلة بين الاجتماعين عن فشل شعارات الإصلاح والتطوير التي رفعها العهد الجديد، والانتقالب على الخيار الديمقراطي تحت مسميات مختلفة، من خلال إطلاق يد الأمن والمخابرات واعتقال العشرات ومنع المناسبات من السفر، والإجهاز على ما تبقى من الحراك المجتمعي خارج دوائر النظام واليات ضبطه، وبعد وقوف الاجتماع على العديد من التطورات والأحداث الإقليمية والعالمية وتأثيراتها على الشعب السوري من جميع الجوانب، واستحضار الأوضاع السياسية

الراهنة، بما فيها من الإنجازات والإخفاقات ، أكد على ما يأتي

أولاً: تأكيد هوية التيار الوطنية كحالة معارضة للاستبداد، تعمل جنباً إلى جنب مع كافة القوى الوطنية والديمقراطية لإنهاء احتكار البعث للسلطة والدولة والثروة، والانتقال بالبلاد من الدولة الأمنية إلى الدولة الديمقراطية، مع ما يتطلبه ذلك من إلغاء للأحكام العرفية، وإجراء إصلاحات ديمقراطية بما تعنيه من إقرار للتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، وإنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي، وإسقاط القوانين الاستثنائية، واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات، وإعادة الحقوق المدنية للمجردين منها وتعويضهم مادياً ومعنوياً، والعفو العام عن المنفيين وإنصاف المرأة وضمان مشاركتها في الحياة العامة ، واحترام الحريات الشخصية، بما فيها حرية التعبير والفكر، وممارسة الشعائر والطقوس الخاصة، وفصل الدين عن الدولة، وتكريس ثقافة التسامح والمشاركة والاختلاف في الفكر والممارسة، وإعادة صياغة الدستور بحيث يكون فيه الشعب الكوردي شريكاً كاملاً في الحقوق والواجبات، على قدم المساواة مع الشعب العربي، وضمان حقوق المكونات الأخرى، في إطار سورية مدنية تشاركية ديمقراطية علمانية تداولية، سورية خالية من العنف والتمييز القومي والديني والطائفي.

ثانياً: استمرار الاضطهاد والتمييز الممنهج ضد الشعب الكوردي في سوريا الذي يعيش على أرضه التاريخية ، وهو ما يتجلى في السياسة الاستثنائية المتبعة تجاه الوجود القومي الكوردي في سوريا، كالمرسوم الرئاسي 49 لعام 2008 الذي رهن التملك بموافقة الأجهزة الأمنية، والقرار رقم 12707/ تاريخ 2010/3/17 الصادر من مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة الذي يطلب شطب أسماء 381 فلاحاً جميعهم من الكورد، يتوزعون على 78 قرية، بدعوى عدم حصولهم على الترخيص القانوني وفقاً لأحكام القانون رقم 41/ لعام 2004 وتعديلاته. ويشمل هذا الإجراء 281/ محضراً أي ما يساوي 30000/ دونماً من أخصب الأراضي الزراعية ، عاندة لفلاحين كورد في الجزيرة، وازدياد وتيرة القمع والتككيل والاعتقال والاعتقال، والقتل العمد كما في انتفاضة آذار 2004 وفي 20 آذار 2008 وفي 21 آذار 2010 ، ومنع التكلم باللغة الكوردية وتعريب أسماء القرى والبلدات، وسد منافذ التوظيف والنقل والفصل التعسفي، وأبدى المجتمعون قلقهم من سياسة السلطة بإطلاق الرصاص الحي على المحتفلين بعيد نوروز، بحيث لم يعد يمر يوم دون أن يكون هناك اعتقال أو إجراء عنصري يطل الشعب الكوردي في سوريا.

ثالثاً: ثمن المجتمعون تشكيل المجلس السياسي الكوردي في سوريا في نهاية عام 2009 من قبل تسعة أحزاب كوردية، ورأوا فيه حدثاً مهماً، في دلالاته القومية والوطنية، يجب تطويره والبناء عليه، وصولاً إلى تحقيق وحدة عمل الفصائل الكوردية في الداخل، وتأسيس مجلس وطني كوردي يكون ممثلاً حقيقياً للشعب الكوردي في سوريا، كما أيد الاجتماع الأصوات الكوردية الداعية إلى الإصلاح والشفافية في الأحزاب الكوردية، واعتبرها السبيل الوحيد للخروج من المأزق التاريخي لأحزابها المتكلسة، التي ارتهنت تاريخياً لإرادات شخوص وقيادات أصبحت بحكم الماضي.

رابعاً: الاهتمام بقضايا الشباب والمرأة والتنظيم، وإيجاد سبل واليات مرنة قادرة على جذب الشباب ومشاركتهم في العمل السياسي، ورفع سوية الوعي الديمقراطي، وبناء تنظيم شبابي قوي، يستجيب لمتطلبات المرحلة، قادر على الدفاع عن الشعب الكوردي ومصالحه الأساسية.

خامساً: جدد الاجتماع دعمه لنضال الشعب الكوردستاني من اجل تقرير مصيره، في كل من العراق وتركيا وإيران، وأكد على ضرورة العمل الكوردي المشترك ، ووضع إستراتيجية قومية كوردستانية في الأجزاء الأربعة، واعتماد الحوار أساساً لحل كافة المشاكل.

سادساً : توجه الاجتماع بالتحية إلى سجناء الرأي والضمير في سجون الاستبداد السوري ، وفي مقدمتهم المناضل مشعل التمو الناطق الرسمي لتيار المستقبل الكوردي في سوريا ، ودعى المجتمع الدولي بالضغط على النظام للإفراج عنهم دون قيد أو شرط.

في الختام تم إقرار مشروع البرنامج والنظام الداخلي الجديد، بعد إدخال التعديلات اللازمة عليهما ، وانتخاب مكتب علاقات عامة جديد. أوائل أيار 2010

مكتب العلاقات العامة لتيار المستقبل الكوردي في سوريا

بيان إلى الرأي العام

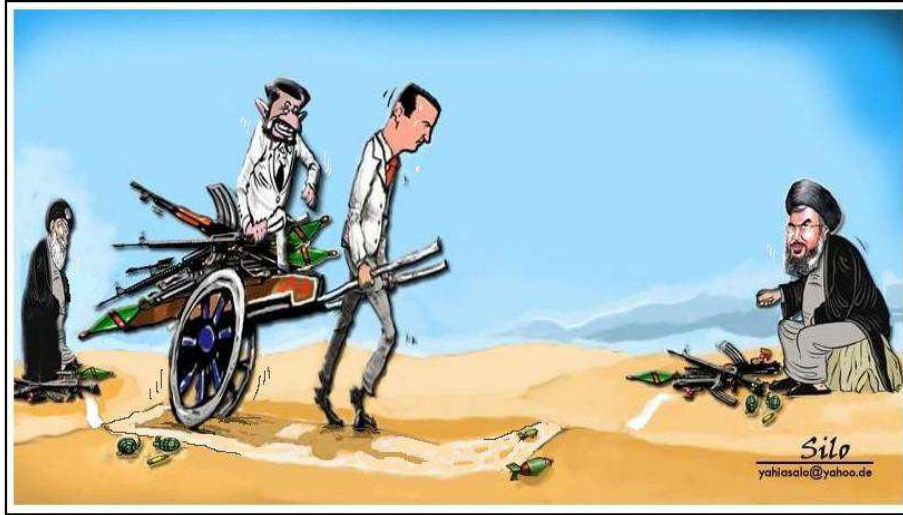
يا جماهير شعبنا في كل مكان ..

في الوقت الذي تحتفي فيه البشرية بيوم العمال العالمي في الأول من أيار من كل عام ، وفي الوقت الذي يعاني فيه العالم أزمة اقتصادية وضعفا في الموارد والخدمات، تتضاعف حاجة الطبقة العاملة في كل مكان ، وتزداد معاناتها مع شح المياه ، وندرة الأمطار، مما يؤدي إلى تدني الأجور، وغلاء الأسعار، وهبوط القوة الشرائية، مع اتساع خط الفقر، وتفاقم حالة الهجرة والبحث عن مخرج مريح مجز وآمن، وبخاصة في دول العالم الثالث، وبشكل أخص في منطقتنا، مع تزايد حالة الحصاد، بسن مزيد من القوانين والإجراءات الضاغطة، وبخاصة القانون رقم 49/، وما خلفه من نتائج وما تركه من آثار مفاقمة للوضع ومفرزة لآلاف العاطلين عن العمل، وما يتبع ذلك من إجراءات جديدة في الآونة الأخيرة كنزع اليد من ملكية الانتفاع وأجور المثل في العمل الزراعي في المنطقة الكردية، تحت القرار 12707/ ص من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، لتضع القطاع العمالي

والطبقة المسحوقة تحت خط الفقر، وخطر النزوح المتواصل، بحثاً عما يسد الرمق، ويقيم الأود، تحت ضغط الحاجة الاقتصادية المزرية، مما يدفعنا إلى الدعوة إلى إلغاء القوانين والإجراءات الحائلة دون حق العاملين في ميادين العمل الشاق في المؤسسات والمعامل والقطاع الخاص والمشارك والقطاع الزراعي والخدمي و المياومين، في الحصول على حد الكفاف من العيش، والذي يدفع مع بروز الضائقة وشدتها إلى البحث عن مخرج في طرق أبواب المجهول في هجرة متواصلة، والمخاطرة بأموالهم وأرواحهم في عرض البحار، ونحت ظروف بالغة القسوة، للخروج من الانزلاق إلى ذل الحاجة القاهرة، وما يجر ذلك من إضرار بقيم المواطنة والعدل ومقومات حياة آمنة ومستقرة ورغيدة .. 2010/5/1

عاش نضال العمال في يومهم العالمي .. والمجد لقيم المواطنة الحرة ..

المكتب السياسي للبارتي الديمقراطي الكوردي - سوريا



هذه النشرة: نحاول في هذه النشرة السياسية كسب الكتاب الكورد والسوريين المعروفين بكتاباتهم ودراساتهم الهامة التي تؤثر في وعي شبابنا، ومستقبل المعارضة السورية، وبخاصة أولئك الذين يترفعون عن حملات التشهير الشخصية ويحاولون الكتابة - قدر الامكان - بموضوعية وجرأة في مختلف الموضوعات السياسية التي لها علاقة مباشرة بالمجتمع الكوردي خاصة والسوري عامة وبسياسات النظام العدوانية تجاه شعبنا... ونعتذر عن نشر الموضوعات الأدبية، كما نعلن بأننا لا ننشر المواد التي فيها تجديف ديني بحق أي ديانة أو أتباع أي منها...

مسؤول التحرير: **جان كورد** - <http://peyam.eu> kurdistanicom@yahoo.de cankurd@email.com

ارسلوا رسائلنا إلى **DUSK, P.O.Box: 410 120, D-53023 Bonn** للاتصال تلفونياً: **(+49) 01638698159**

ساعدونا لتطوير هذه النشرة من كل النواحي

لتصبح نشرة لائقة بنضالنا الوطني الديموقراطي